

Distr.: General
4 July 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة عشرة

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، كاتارينا دي ألبوكيركي

موجز

تقدم المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، كاتارينا دي ألبوكيركي، هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان وفقاً لقراري المجلس ٢٢/٧ و ٢٠/١٦. وترتكز المقررة الخاصة على التخطيط الوطني والمحلي لإعمال الحق في الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي مؤكدة أهمية الالتزام برؤية وإرادة سياسية لضمان إعمال هذا الحق. وتشير المقررة الخاصة إلى الأطر القائمة ذات الصلة المتعلقة بالتخطيط، وإلى أهمية إدماج حقوق الإنسان في عملية التخطيط بكاملها بدءاً من التقييم والتشخيص وتحديد الأهداف، ووضع التدابير المناسبة وتنفيذها، وحتى الرصد والتقييم. وتتابع المقررة الخاصة التقرير لتحديد مجموعة من العوامل اللازمة لإنجاح التخطيط، بما في ذلك الأطر القانونية والمؤسسات السليمة وإمكانية الوصول إلى العدالة وإسناد المسؤوليات بوضوح والتمويل الكافي والمشاركة والشفافية وعدم التمييز والمساواة. ويتضمن الجزء الأخير من التقرير الاستنتاجات والتوصيات.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	مقدمة.....
٤	١٩-٤	تهيئة الأوضاع.....
٤	٦-٤	ألف - أهمية التخطيط.....
٤	٩-٧	باء - إعمال حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي... ..
٥	١٩-١٠	جيم - أطر التخطيط ذات الصلة.....
٩	٣٨-٢٠	مراحل التخطيط.....
٩	٢٧-٢٠	ألف - التقييم والتشخيص.....
١١	٣٣-٢٨	باء - تحديد الأهداف.....
١٣	٣٥-٣٤	جيم - وضع التدابير المناسبة وتنفيذها.....
١٤	٣٨-٣٦	دال - الرصد والتقييم.....
١٥	٧٩-٣٩	عوامل النجاح.....
		ألف - الأطر القانونية السليمة القائمة على أساس حقوق الإنسان وإمكانية الوصول إلى العدالة.....
١٥	٤١-٤٠	الوصول إلى العدالة.....
١٦	٥١-٤٢	باء - المؤسسات القوية وإسناد المسؤوليات بوضوح.....
١٩	٦٧-٥٢	جيم - ضمان التمويل الكافي.....
٢٤	٧٢-٦٨	دال - المشاركة والشفافية.....
٢٥	٧٩-٧٣	هاء - عدم التمييز والمساواة.....
٢٧	٨٣-٨٠	الاستنتاجات والتوصيات: كيف يساعد إطار حقوق الإنسان على تحسين التخطيط.....
٢٧	٨٠	ألف - تقديم إطار لتحديد الأولويات.....
٢٨	٨١	باء - تقديم إطار لتخطيط طموح ولكنه واقعي.....
٢٩	٨٢	جيم - ضمان الاستدامة.....
٣٠	٨٣	دال - التركيز على المساءلة.....

أولاً - مقدمة

١- تقدم المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي هذا التقرير وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان ٢٢/٧ و ٢٠٠٦/١٦. وفي هذا التقرير، تركز المقررة الخاصة على التخطيط الوطني والمحلي لإعمال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي.

٢- وتمثل الخطوات الأساسية الأولى لإعمال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في الالتزام برؤية تستند إلى إرادة سياسية تتيح تحويل هذه الرؤية إلى واقع عملي. وكما أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ المتعلق بالمياه "فإن نقطة الانطلاق البديهية للاتجاه نحو تعميم فرص الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي هي وجود إرادة سياسية يمكن تعريفها على نحو واسع النطاق بأنها التصميم على وضع هذه القضية في صلب البرنامج الوطني"^(١). ويتجلى أحد مظاهر هذه الرؤية في إعداد استراتيجيات وخطط قابلة للتنفيذ واعتمادها وهو ما يتيح تحديد الطريقة التي تعتمزم بها الدولة إعمال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي.

٣- وشاركت المقررة الخاصة في عملية تشاورية واسعة، بما في ذلك مشاورتان للخبراء بين الجهات صاحبة المصلحة المتعددة، حيث ناقش المشاركون مختلف مراحل التخطيط والطريقة التي تعزز بها حقوق الإنسان هذه العملية فضلاً عن المسائل المتعلقة بالتمويل^(٢). وتلقت المقررة الخاصة أيضاً إسهامات خطية عديدة. وقدمت المناقشات المتعمقة ووجهات النظر المتنوعة إرشادات قيمة إلى المقررة الخاصة لإعداد هذا التقرير، وهي تعرب عن امتنانها لجميع الذين ساهموا في التقرير بوقتهم وخبرتهم. وذكرت أنها استقت الأمثلة العديدة الواردة في هذا التقرير من تلك العملية التشاورية^(٣).

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦: ما هو أبعد من الندرة: القوة والفرص وأزمة المياه العالمية (نيويورك، ٢٠٠٦)، صفحة ٦١.

(٢) عقدت المشاورة الثانية في لشبونة وهي مشاورة نظمها مركز القيادة العالمية النسائية في جامعة رنجرز.

(٣) استندت المقررة الخاصة إلى الأمثلة كما وصفتها لها الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة بيد أن تكرار هذه الممارسات أو تأييدها يقتضي درجة أكبر من التحقق.

ثانياً - هيئة الأوضاع

ألف - أهمية التخطيط

٤- تدعو المقررة الخاصة إلى التخطيط الذي يتعدى نطاق إعلانات النوايا السطحية ليشمل التزامات محددة تحظى بالدعم السياسي الضروري، والمؤسسات القوية والموارد البشرية والمالية. وكثيراً جداً ما يُنظر إلى خطط العمل من مفهوم ضيق على أنها قطع ورق أكثر مما هي عملية ترمي إلى تحقيق حماية أفضل لحقوق الإنسان. ويمكن للتخطيط الجيد عندما يُنظر إليه كعملية أن يؤثر تأثيراً جذرياً في قطاعي المياه وخدمات الصرف الصحي وفي التمتع بالحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وتستكشف المقررة الخاصة في هذا التقرير جوانب شتى لعمليات تخطيط ناجحة.

٥- وتسهم عمليات التخطيط التي تتسق مع حقوق الإنسان في ضمان نهج متماسك يولي الأولوية الكافية للحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، ويساعد على تحقيق المزيد من النتائج المستدامة ويعزز المساءلة. وتتميز الرؤية الواضحة المعالم بأنها تشكل أساساً راسخاً لتحديد الأولويات التمويلية لهذا القطاع في إطار الميزانية المحلية ومن خلال المساعدة الدولية على السواء. ويمكن أن توحى هذه الرؤية بالثقة بأن الأموال يمكن استيعابها وإنفاقها بما يتماشى مع الأهداف المعلنة.

٦- ويتيح التخطيط الوطني فرصاً لضمان التصدي بمزيد من التنسيق والاتساق للشواغل الواسعة النطاق، مثل تغير المناخ وندرة المياه. وسيساعد التخطيط الجيد أيضاً على تحديد أوجه التضارب مع حقوق الإنسان فضلاً عن التداخلات والتغرات في القوانين والسياسات وعلى تصحيح ذلك. ويستند التخطيط الناجح إلى المشاركة الواسعة التي تسهم مساهمة أكبر في التنفيذ الفعال والاستدامة. وكثيراً ما يفضي التخطيط الوطني الفعال إلى تحسين نوعية البيانات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي إضافة إلى توضيح المسؤوليات عن إدارة المياه وخدمات الصرف الصحي بطريقة أكثر كفاءة وفعالية مما يسهم في تعزيز المساءلة.

باء - إعمال حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي

٧- إن الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي مكفول في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتعين على الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لإعمال هذا الحق تدريجياً. ويقتضي ذلك اتخاذ تدابير عملية ومحددة الهدف بأقصى ما يتاح لها من موارد. وعلى الدول أن تلمضي قدماً نحو تحقيق هدف الإعمال الكامل لهذا الحق بأسرع ما يمكن وبأكبر قدر ممكن من الفعالية في إطار التعاون والمساعدة الدوليين عند الاقتضاء. وتشكل بعض جوانب هذا الحق التزامات فورية، بما في ذلك شرط ضمان إعماله بدون تمييز.

٨- ويتيح المحتوى المعياري للحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي المستوى الذي يتعين بلوغه فيما يتعلق بالمعايير التالية^(٤):

(أ) *التوافر*. يقتصر حق الإنسان في الحصول على المياه على الاستخدامات الشخصية والمزلية ويتوخى إمداد كل شخص بالمياه الكافية للوفاء بهذه الأغراض. وبالمثل يجب توفير عدد كافٍ من مرافق الصرف الصحي؛

(ب) *الجودة*. يجب أن تكون المياه صالحة للاستهلاك وللإستخدامات الأخرى وألا تشكل خطراً على صحة الإنسان. ويجب أن يكون استخدام مرافق الصرف الصحي مأموناً من الناحيتين الصحية والتقنية. ولضمان النظافة الصحية، من الأساسي الحصول على المياه للتنظيف وغسل اليدين؛

(ج) *المقبولية*. يجب أن تكون مرافق الصرف الصحي بصفة خاصة مقبولة ثقافياً. وكثيراً ما يقتضي ذلك توفير مرافق تكون مراعية لحاجات الجنسين ومبنية بطريقة تكفل خصوصية الفرد وكرامته؛

(د) *إمكانية الحصول على الخدمة*. ينبغي أن تكون خدمات المياه والصرف الصحي في متناول الجميع في البيوت أو في منطقة مجاورة لها على أساس مستمر فضلاً عن المدارس ومرافق الرعاية الصحية وغيرها من المؤسسات والأماكن العامة. ويتعين عدم تعريض أمن الفرد للخطر أثناء الوصول إلى المرافق؛

(هـ) *القدرة على تحمل التكاليف*. يتعين ألا تحد إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي والمياه من القدرة على سداد تكلفة الضروريات الأساسية الأخرى التي تكفلها حقوق الإنسان، مثل الغذاء والمسكن والرعاية الصحية.

٩- وتعكس هذه المعايير الحاجة إلى اتباع نهج جامع وشامل ومتسق إزاء أعمال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع إعمالاً كاملاً.

جيم - أطر التخطيط ذات الصلة

١٠- إن الدعوة إلى وضع استراتيجيات وخطط عمل تتعلق بحقوق الإنسان و/أو المياه والصرف الصحي ليست جديدة.

(٤) للاطلاع على شرح مفصل لهذه المعايير، انظر الفقرة ١٢ من التعليق العام رقم ١٥ (٢٠٠٢) المتعلق بالحق في المياه الصادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي (A/HRC/12/24)، الفقرات ٦٩ وما يليها.

١١- وفي مجال حقوق الإنسان، أكد إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ أهمية خطط العمل الوطنية كأداة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها^(٥). وإضافة إلى خطط العمل الوطنية العامة لحقوق الإنسان التي وضعتها دول عديدة، هناك خطط قطاعية وضعتها دول أخرى ترمي إلى التصدي لشواغل وجوانب محددة تتعلق بحقوق الإنسان، مثل الاتجار بالبشر، والعنصرية، وحقوق الطفل والإدماج الاجتماعي. وعلى وجه الخصوص أكد مجلس حقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أهمية خطط العمل الوطنية لإعمال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي^(٦).

١٢- وفي سياق المياه والصرف الصحي تحديداً، توجد مجموعة من عمليات التخطيط المناسبة بدءاً من التخطيط القصير الأجل وحتى التخطيط الطويل الأجل. ومن المفهوم هنا أن الاستراتيجيات تحدد الإطار العام وكثيراً ما تغطي التنمية بشكل أوسع وتحدد طبيعة عملية وضع السياسات. وتتسم هذه الاستراتيجيات بكونها طويلة الأجل وينبغي أن تسبق عملية إعداد خطة العمل. وتستند خطط العمل بدورها إلى هذه الاستراتيجيات. ولا تغطي خطط العمل سوى المياه و/أو الصرف الصحي وتكون أكثر تحديداً وقصيرة الأجل وعملية المنحى، بما في ذلك الأنشطة المفصلة لتنفيذ الاستراتيجية العامة. وغالباً ما تعدّ خطط العمل على المستوى الوطني.

١٣- وبالنظر إلى أن مسؤولية توريد خدمات المياه والصرف الصحي كثيراً ما تقع على عاتق السلطات المحلية، فإن التخطيط على المستوى المحلي يكتسي أهمية أيضاً. وفي بعض الدول، تكون الحكومة دون الوطنية أو المحلية مسؤولة كذلك عن وضع السياسات في مجال المياه والصرف الصحي. وفي ألمانيا على سبيل المثال ينص القانون الاتحادي^(٧) على الإطار العام لإدارة المياه وتوريد خدمات المياه والصرف الصحي بينما تحدد الخصائص على المستوى دون الوطني (الولاية) (the Länder)^(٨). وبموجب هذا الإطار القانوني تخول البلديات صلاحية وضع الترتيبات المحددة. وسيتوقف مدى دقة تحديد نسبة التخطيط الذي ينبغي القيام به على المستويين الوطني والمحلي على النظام القانوني والإداري للبلد، ولا سيما مدى اللامركزية. وفي حالات كثيرة، يحدد كل من الاستراتيجية والإطار الشاملين على المستوى

(٥) A/Conf.157/23، الفقرة ٧١.

(٦) الفقرة ٤ (ج) و(د) من قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/١٢؛ والفقرة ٤٧ من التعليق العام رقم ١٥ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(٧) Gesetz zur Ordnung des Wasserhaushalts, 2009. على الموقع الشبكي: www.gesetze-im-internet.de/bundesrecht/whg_2009/gesamt.pdf

(٨) على سبيل المثال، Niedersächsisches Wassergesetz. على الموقع الشبكي: www.recht.niedersachsen.de/28200/nwg.htm

الوطني كحد أدنى، في حين أن التخطيط للأنشطة المحددة اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية يجري على المستوى المحلي.

١٤- ويوجد لدى بلدان كثيرة بالفعل استراتيجية وطنية و/أو خطة عمل وطنية معدة خصيصاً للمياه و/أو الصرف الصحي وإن كانت تعالج مسألة المياه أكثر مما تعالج الصرف الصحي. وفي الواقع خلص التقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب إلى أن نحو ثلث البلدان المقدمة لتقارير لا يوجد لديها سياسات للصرف الصحي تغطي المناطق الحضرية والريفية^(٩). وأعيد تأكيد الحاجة إلى عمليات سليمة للتخطيط الوطني في المبادرة المعنونة "مرافق صحية مستدامة: حملة السنوات الخمس حتى عام ٢٠١٥"^(١٠). وبالمثل، تركز مبادرة الصرف الصحي والمياه للجميع على الدور الحاسم للتخطيط الوطني، وهذه المبادرة هي شراكة دولية بين الحكومات الوطنية والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني وآخرين. وتلتزم تلك المبادرة دفع الالتزام السياسي لزيادة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، وتوفير في جملة أمور دعم بناء القدرات في العمليات الوطنية القوية التي تعتمد على تحسين البيانات والدراسات التحليلية الخاصة بقطاعي الصرف الصحي وتوريد المياه من أجل صنع القرار^(١١). وعلى سبيل المثال، كانت هذه المبادرة حافزاً على تحضير اتفاق غانا: الصرف الصحي والمياه للجميع - الإطار العالمي للعمل الذي تلتزم غانا بموجبه بتخصيص مبلغ سنوي قدره ٣٥٠ مليون دولار لعمليات تحسين المياه والصرف الصحي، وبما يصل إلى ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للتثقيف بالنظافة، بما في ذلك غسل اليدين والصرف الصحي الشامل الذي يشرف عليه المجتمع المحلي^(١٢).

١٥- وإلى جانب توريد خدمات المياه والصرف الصحي ينبغي النظر في إدارة موارد المياه. وقد دعت خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جميع الدول إلى وضع خطط للإدارة المتكاملة لموارد المياه بحلول عام ٢٠٠٥^(١٣). وتحدد الشراكة العالمية من أجل المياه هذا النهج بوصفه عملية ترمي إلى زيادة تنسيق تنمية وإدارة المياه والأراضي والموارد ذات الصلة، دون الإخلال باستدامة النظم الإيكولوجية الحيوية، لتحقيق أقصى قدر من الرفاه الاقتصادي

(٩) UN-Water and World Health Organization (WHO), *UN-Water Global Annual Assessment of Sanitation and Drinking-Water (GLAAS 2010)* (Geneva, World Health Organization, 2010), p. 38

(١٠) الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٥٣/٦٥.

(١١) الصرف الصحي والمياه للجميع، صحيفة وقائع، على الموقع الشبكي التالي:

www.sanitationandwaterforall.org/files/Publications%20and%20Resources/SWA_Fact_Sheet_English.pdf

(١٢) ص ٤ و ١٢. على الموقع الشبكي www.sanitationandwaterforall.org/files/The_Ghana_Compact.pdf

(١٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 and corrigendum)، الفقرة ٢٦ من المرفق الوارد في الفصل الأول من القرار ٢.

والاجتماعي الناجم عنها على نحو منصف^(١٤). وسيؤكد إدماج حقوق الإنسان في صلب هذه العملية، في جملة ما يؤكده إيلاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية الأساسية في توزيع المياه. وعلى سبيل المثال تثبت الاستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع المياه في جمهورية تنزانيا المتحدة هذا النهج حيث يرد فيها أن توزيع المياه من أجل الاحتياجات الإنسانية الأساسية بكميات كافية ونوعية مقبولة سيتصدر قائمة الأولويات^(١٥).

١٦- وإضافة إلى ذلك، يوجد في بلدان نامية كثيرة استراتيجية إنمائية تكون في كثير من الأحيان إما قائمة على الأهداف الإنمائية للألفية أو ناتجة عن استراتيجيات الحد من الفقر. وينبغي إيلاء الأولوية للمياه والصرف الصحي في هذه الاستراتيجيات الإنمائية الأوسع نطاقاً. وبينما كان ينظر لوقت طويل إلى الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية على أنها استراتيجيات تفتقر إلى الاهتمام فيما يتعلق بالمياه، ولا سيما الصرف الصحي^(١٦)، فإن آخر الدراسات الاستقصائية تشير إلى أن عدداً كبيراً من هذه الاستراتيجيات أصبح يغطي المياه و/أو الصرف الصحي^(١٧). وقد حددت بعض البلدان بوضوح المياه والصرف الصحي بوصفهما أولوية من أولوياتها الوطنية^(١٨) كما هو الحال بالنسبة إلى دولة بوليفيا المتعددة القوميات التي حددتها كأولوية في خطتها الإنمائية الوطنية (٢٠٠٦-٢٠١١).

١٧- وينبغي النظر منذ البداية في أعمال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في عملية التخطيط التي تحدد الإطار العام على المستوى الوطني. ولذلك، فإن التخطيط المتسق سيقضي إدماج حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي في الاستراتيجيات القائمة التي تشمل مجالات السياسات ذات الصلة والتنمية الأوسع نطاقاً. وعلى سبيل المثال، بالنظر إلى أن الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي مرتبط بجميع مجالات الحياة، فإنه ينبغي أن تغطي الخطط المعدة في مجال التعليم أو الصحة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي (الفصل بين الجنسين) في المدارس والمستشفيات. كما ينبغي لاستراتيجيات الحد من الفقر والخطط الإنمائية الوطنية أن تتضمن الإجراءات المحددة المزمع اتخاذها فيما يتعلق بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي.

(١٤) الشراكة العالمية للمياه، مجموعة الأدوات، الإدارة المتكاملة لموارد المياه، الفقرة الأولى، ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي:

.www.gwptoolbox.org/index.php?option=com_content&view=article&id=8&Itemid=3

(١٥) على الموقع الشبكي:

،www.maji.go.tz/modules/documents/index.php?&direction=0&order=&directory=Strategies

الفقرة ٣٤.

(١٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ (الحاشية ١ أعلاه)، الصفحة ١٠٣.

(١٧) لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمياه ومنظمة الصحة العالمية، *GLAAS 2010*، (انظر الحاشية ٩ أعلاه)، الصفحة ٤٠.

(١٨) Plan Nacional de Desarrollo: 2006 – 2011. على الموقع الشبكي: www.ine.gob.bo/pdf/PND/03.pdf، pp. 23-36, 74-80.

١٨ - وغالباً ما تكون الاستراتيجيات والخطط المحددة لمسألة المياه والصرف الصحي أساسية أيضاً لضمان إيلاء الأولوية الكافية لهذه المسألة ومراعاة خصوصياتها. ويلزم ربط ذلك بخطط واستراتيجيات أوسع في القطاعات ذات الصلة لضمان العمل على نهج متسق. ومن شأن الاكتفاء بالتركيز على التعميم أن ينطوي على احتمال إضعاف المسألة وحصرها في عملية إعادة تقديمها في شكل خطابي. وعلاوة على ذلك، ظهر كذلك أن التخطيط القطاعي المتين يؤثر في تحديد أولويات الجهات المانحة^(١٩) وبالتالي يمكن أن يساعد في زيادة التمويل المقدم إلى القطاعين. وقد ثبت في حالات كثيرة أن صياغة استراتيجية محددة تتعلق بالصرف الصحي كما فعلت بنغلاديش^(٢٠) وهي عملية غالباً ما يُغفل عنها، تسهم إسهاماً كبيراً في إيلاء الأولوية لهذه المسألة.

١٩ - وينبغي إعادة دراسة الاستراتيجيات و/أو الخطط القوية القائمة فيما يخص قطاعي المياه والصرف الصحي وتنقيحها ومواءمتها بالكامل مع معايير ومبادئ حقوق الإنسان. وكثيراً ما تتضمن هذه الاستراتيجيات ضمناً بالفعل مبادئ حقوق الإنسان، مثل عدم التمييز، وإن لم تكن قد صيغت بالضرورة في عبارات تتناول حقوق الإنسان، ويمكن الاستناد إليها. وفي حال انعدام التخطيط أو عدم إيلاء أولوية كافية لخدمات الصرف الصحي والمياه، سيكون من الضروري وضع استراتيجية و/أو خطة جديدة على أساس حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي.

ثالثاً - مراحل التخطيط

ألف - التقييم والتشخيص

٢٠ - يجب أن يستند وضع أي استراتيجية أو خطة لإعمال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي إلى تحليل متين للحالة يمكن الدول من أن تكون على بينة من أمرها من حيث النتائج ومدخلات القطاعين على السواء، بما في ذلك ما يتعلق بحالة إعمال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والحصول على خدمات المياه والصرف الصحي المأمونة والميسورة التكلفة، وتدفعات التمويل المقدم إلى الأنشطة القائمة، والموارد والقدرات المؤسسية.

(١٩) فريق الأمم المتحدة المعني بالمياه ومنظمة الصحة العالمية، *GLAAS 2010*، (انظر الحاشية ٩ أعلاه)، الصفحة ٢٢.

(٢٠) انظر Bangladesh, National Sanitation Strategy (2005) على الموقع الشبكي: www.dphe.gov.bd/pdf/MR11_SanitationStrategy.pdf

٢١- وعلى سبيل المثال، تعكف بنغلاديش حالياً على إجراء تقييم يتعلق بوضع الصرف الصحي في البلد. وقد عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ مؤتمر وطني بشأن الصرف الصحي بعنوان "الصرف الصحي في بنغلاديش" "BanglaSan" ضم نحو ٧٠٠ مشارك يمثلون منظمات حكومية وغير حكومية، فضلاً عن خبراء وممثلين منتخبيين ومهنيين. والتزمت حكومة بنغلاديش بإجراء تعداد وطني للصرف الصحي لتحديد الثغرات القائمة وإعداد خطة عمل تتضمن المخصصات اللازمة^(٢١).

٢٢- ويعتبر المحتوى المعياري للحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي أساساً جيداً لهذا التقييم. وسيقتضي تحليل الحالة الراهنة فهماً دقيقاً لمسألة الحصول على المياه والصرف الصحي، وسيحتاج إلى الذهاب أبعد من المعلومات المبلغ عنها في الوقت الحالي كتلك المبلغ عنها في إطار رصد الأهداف الإنمائية للألفية. وفي أحيان كثيرة لا تكون المعلومات المتاحة من التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية الديمغرافية والعينات مفصلة ومحددة الهدف ومصنفة بالقدر المطلوب لإجراء تقييم شامل على أساس معايير حقوق الإنسان ومؤشراتها. ولذلك، قد يشكل نقص البيانات عائقاً كبيراً وهو ما يؤكد ضرورة إدخال تحسينات وتعزيز القدرات في هذا المجال.

٢٣- بيد أنه يمكن تحسين استخدام البيانات التي تم جمعها بالفعل. وعلى المستوى العالمي، بدأ البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لرصد خدمات المياه والصرف الصحي، المكلف برصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف المتمثل في توفير المياه والصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية، في وضع أهداف ومؤشرات جديدة تتماشى مع معايير حقوق الإنسان. وتلتزم هذه العملية، في جملة أمور، النظر في معرفة إلى أي مدى يمكن تصنيف البيانات التي جمعت عن طريق الدراسات الاستقصائية الحالية من أجل التصدي لأسباب التمييز المحظورة. وفي الوقت نفسه يعمل برنامج الرصد المشترك على تعزيز جمع البيانات من أجل مؤشرات ذات صلة أخرى، مثل نوعية المياه.

٢٤- وعدم التمييز هو مفهوم أساسي من مفاهيم قانون حقوق الإنسان، وفي هذا الخصوص، يجب أن يولي التقييم اهتماماً خاصاً للفئات المهمشة والضعيفة لتحديد مستويات حصولها على خدمات المياه والصرف الصحي والحواجر المحددة التي قد تعترض حصولها عليها. ويتعين أن يحلل التقييم الأسباب التي تحول دون حصول الأشخاص على تلك الخدمات مع تحديد الثغرات القائمة وعمليات الاستبعاد والحواجر والعوائق. ولا يمكن وضع ردود مناسبة للتصدي للأسباب الجذرية لعدم الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي إلا عندما يحدد التأثير التمييزي للقوانين والسياسات.

(٢١) انظر- [www.wsscc.org/resources/resource-news-archive/banglasan-participants-hear-governments-](http://www.wsscc.org/resources/resource-news-archive/banglasan-participants-hear-governments)

.commitment-wash

٢٥- ويلتمس مشروع نظام تقييم الأداء الذي أنشأه مركز التخطيط البيئي وجامعة التكنولوجيا في غوجارات بالهند تقييم مستويات التغطية والجودة والخدمة في قطاع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية في ولايتي غوجارات وماهاراشترا. ويركز المشروع بصفة خاصة على توفير معلومات أفضل عن إمكانية الوصول إلى الأسر المعيشية الفقيرة، ولا سيما في مناطق الأحياء الفقيرة، وقد وضع المشروع طرائق للتحليل المكاني ترمي إلى رصد مدى الإنصاف في تقديم الخدمة^(٢٢).

٢٦- وفيما يتعلق بتقييم مدخلات قطاعي المياه والصرف الصحي، ينبغي للدول أن تعد بياناً بالسياسات والبرامج والأنشطة المتاحة بالفعل، وأن تبين كمية الموارد المخصصة للقطاعين وتحدد الجهات الفاعلة المعنية، بمن فيها مختلف موردي الخدمة. ويشمل ذلك تقييم العمليات الحالية للتأكد من أنها غير تمييزية وأنها قائمة على المشاركة وضمن وجود آليات مساءلة. وينبغي أن يقيم هذا البيان الفئة التي تستهدفها السياسات القائمة والشرائح السكانية التي قد تكون مستبعدة. وعندما يجد هذا الاستعراض أن السياسات أو الاستراتيجيات القائمة لا تعالج بالكامل جميع أبعاد حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي أو تعارض معه، فيتعين إلغاؤها أو تعديلها أو تغييرها للوفاء بمتطلبات حقوق الإنسان. ويفيد تقييم القدرات المؤسسية والمالية القائمة في تحديد العوائق والاختناقات ونقاط الضعف فضلاً عن عمليات التدخل الناجحة التي توجه أعمال الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي.

٢٧- وعلى المستوى العالمي، يتيح التقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب الذي أجرته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، معلومات عن الإسهامات المقدمة إلى هذين القطاعين، بما في ذلك صياغة السياسات، والترتيبات المؤسسية وتخصيص الموارد سعياً إلى تحديد القوى المحركة في عملية تحسين إمكانية الحصول على هذه الخدمات وما تنطوي عليه من اختناقات. وعلى وجه التحديد يتضمن أيضاً استبيان عام ٢٠١١ الذي أعدته اللجنة إيلاء الاهتمام للشواغل إزاء حقوق الإنسان. وتوفر تقارير استعراض حالة البلدان التي أعدها برنامج البنك الدولي للمياه وخدمات الصرف الصحي أداة أخرى لتحليل الحالة وتشخيصها على المستوى القطري. وقد طلب المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه إعداد هذه الاستعراضات لأكثرية البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وتبذل جهود مماثلة في بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الآسيوية.

باء - تحديد الأهداف

٢٨- ينبغي للخطط الوطنية أن تحدد الأهداف التي تتيح إحراز تقدم نحو تحقيق إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي مما يوفر الأساس اللازم للمساءلة. وفي نهاية المطاف،

(٢٢) انظر www.spcept.ac.in/pas_project.aspx?pg=pas_c=pas.

يقتضي القانون الدولي لحقوق الإنسان أن تتطلع الدول إلى توفير التغطية للجميع في حدود أطر زمنية تحدد وفقاً لحالة كل بلد. ويتعين تحديد الأهداف بالرجوع إلى تقييم موضوعي للأولويات الوطنية والقيود المفروضة على الموارد، بأقصى ما تسمح به الموارد بالرجوع للدولة. وفي هذا الخصوص، تقدم بعض البلدان أمثلة بارزة على ذلك. وعلى سبيل المثال ترمي سري لانكا إلى تحقيق إمكانية حصول الجميع على المياه وخدمات الصرف الصحي بحلول عام ٢٠٢٠^(٢٣) في حين تتطلع نيبال إلى تحقيق إمكانية حصول الجميع على كل من هاتين الخدمتين بحلول عام ٢٠١٧^(٢٤). وينبغي أن تستخدم هذه الأهداف معايير حقوق الإنسان من حيث التوافر والجودة والمقبولية وإمكانية الحصول على الخدمة والقدرة على تحمل التكاليف وأن تقدم تعاريف محددة لكل معيار على حدة.

٢٩- وينبغي تصنيف الهدف النهائي لتحقيق التغطية للجميع بحسب أهداف ومعايير أكثر تحديداً وتقيداً بمواعيد زمنية يتعين الوفاء بها في فترات زمنية أقصر. ومن الأساسي وضع إطار زمني جاد للأهداف التي يتعين تحقيقها والأنشطة التي يلزم الاضطلاع بها لتحقيق تلك الأهداف من أجل تحديد الخطوات العملية التي يتعين اتخاذها لتمكين الأشخاص من مساءلة الحكومة عن تلك الأهداف.

٣٠- ويتضمن البروتوكول المتعلق بالماء والصحة للجنة الاقتصادية لأوروبا أحكاماً مفصلة عن تحديد الأهداف. وتنص الفقرة ٢ من المادة ٦ من البروتوكول على أن تحدد كل دولة من الدول الأطراف الأهداف الوطنية و/أو المحلية وتنشرها فيما يخص المعايير ومستويات الأداء التي يتعين تحقيقها أو مواصلة اتباعها لبلوغ درجة عالية من الحماية من الأمراض ذات الصلة بالمياه التي تشمل مختلف المقاييس، بما في ذلك جودة المياه ومستويات الأداء ووجود المياه المستعملة وجودتها. وتشمل الدول التي وضعت أهدافاً مفصلة تتناسب مع حالتها القطرية الجمهورية التشيكية وفنلندا وهنغاريا وسلوفاكيا وسويسرا^(٢٥).

٣١- وينطوي تحقيق هذه الأهداف تدريجياً أيضاً على أن تقوم الدول بعملية تحول من الاكتفاء بحد أدنى من المعايير إلى تحقيق مستويات أعلى من الخدمة بصورة تدريجية. ويتعين على الدول الموازنة بين التدابير القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لضمان توفير خدمة مستدامة على المستوى العالمي وإيلاء الأولوية في الوقت نفسه لتأمين حصول كل فرد على حد أدنى من الخدمة قبل تحسين مستويات الخدمة لأولئك الذين حصلوا عليها بالفعل. والخطة النيبالية الوطنية للمياه المشار إليها أعلاه هي خير مثال على ذلك من حيث إنها ترمي

(٢٣) Shanika Sriyananda, "Sri Lanka achieves MDG on water and sanitation", *Sunday Observer* (Colombo), 3 April 2011. على الموقع الشبكي: www.sundayobserver.lk/2011/04/03/fea02.asp.

(٢٤) Nepal, National Water Plan, p. 29. على الموقع الشبكي: www.moen.gov.np/pdf_files/national_water_plan.pdf.

(٢٥) انظر www.unece.org/env/water/Protocol_implementation_reports.html.

إلى تحقيق حصول الجميع على مستويات الخدمة الأساسية بحلول عام ٢٠١٧، ومن ثم تسعى إلى رفع مستويات هذه الخدمة إلى مستويات متوسطة أو عالية بحلول عام ٢٠٢٧^(٢٦).

٣٢- ويجب أن تكون الأهداف طموحة ولكن واقعية. وفي بعض الحالات تستند الأهداف إلى الاتجاهات السائدة في سياق إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وعلى سبيل المثال يمكن دراسة النسبة المئوية لشريحة السكان التي حصلت على الخدمات في العقد الماضي ومن ثم تحديد هدف يعكس هذه النسبة. بيد أن هذا النهج لا يأخذ في الحسبان الموارد القصوى المتاحة، وبالتالي فإن مستوى الأهداف المحددة في إطاره قد يكون متديناً جداً من منظور حقوق الإنسان، ولا سيما في سياق النقص التاريخي في تمويل قطاعي المياه والصرف الصحي. فتحديد الأهداف ليس مجرد مسألة تقنية أو بيروقراطية بل عملية سياسية تتعلق بقرار البت فيما إذا كان يتعين زيادة الموارد المخصصة للقطاع لكي تفي بمعايير حقوق الإنسان. وفي حالات أخرى كانت الأهداف المحددة طموحة للغاية، وبالتالي فإنها غير واقعية. ولن تكون المؤسسات مسؤولة إذا كانت الأهداف التي حددها غير قابلة للتحقيق بشكل واضح وبالتالي فإنها تحمل طابعاً تطلعياً. وبناء على ذلك يتعين أن تستند الأهداف إلى تقييم واقعي للموارد والقدرات. ومن الأساسي التنبؤ بتكاليف المتطلبات التي سيفي بها هدف معين. بمعنى حساب النفقات الضرورية فضلاً عن توقع الإيرادات بصورة واقعية. وإضافة إلى ذلك يتعين على المعنيين بالتخطيط ألا ينظروا في تيسر الموارد المالية الفعلية والمحتملة فحسب بل أن يضعوا أيضاً خططاً ترمي إلى ضمان وجود قدرات تستوعب هذه الموارد وكفل الإنفاق السليم.

٣٣- وتقدم التجربة البرازيلية في بناء السيناريوهات مثلاً مثيراً للاهتمام على الطريقة التي يمكن استخدامها لتحديد الأهداف ضمن أمور أخرى. وهي تجربة تعتمد على عملية مشاركة واسعة النطاق إضافة إلى التشاور مع الأخصائيين التقنيين. وقد طُلب إلى الجهات صاحبة المصلحة والخبراء القيام بعملية تقييم للأهداف التي سيكون تحقيقها واقعياً في إطار زمني معين (حتى عام ٢٠٣٠) بالاستناد أولاً إلى الاتجاهات القائمة فيما يتعلق بعدد من المؤشرات وكذلك بتعديلها مراعاة الزيادة في الميزانية.

جيم - وضع التدابير المناسبة وتنفيذها

٣٤- سيتعين على الدول بعد ذلك صياغة التدابير الضرورية وتصميمها للتفكير في الإجراءات المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف من حيث الموارد المالية والبشرية والمؤسسية وموارد أخرى. ولا ينص قانون حقوق الإنسان على التدابير المحددة التي ينبغي أن تتخذها الدول لكنه ينص على إطار لصياغتها وتنفيذها. ويحدد هذا القانون الأهداف التي يتعين بلوغها

(٢٦) انظر الحاشية ٢٤ أعلاه، ص ٢٩.

والمسائل التي سينظر فيها لضمان أن يفني توفير الخدمة بمعايير حقوق الإنسان، في حين أن التدابير المحددة والأنسب تعتمد على ظروف كل دولة على حدة.

٣٥- ويتعين على الدول في نهاية المطاف أن تضمن لجميع الأشخاص الذين يخضعون لولايتها إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي الكافية والمأمونة والمقبولة والميسورة التكلفة. وبينما قد تعتمد استراتيجية المياه والصرف الصحي إطاراً عاماً فإنه ينبغي للخطط أن تكون عملية المنحى وتتضمن قائمة بالتدابير التي يتعين اعتمادها على أن تكون محددة قدر الإمكان. وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بتوفير خدمات يمكن تحمل تكاليفها، يتعين على الدول أن تضع ضمن جملة تدابير أخرى هيكلاً للتعريفات من شأنه أن يراعي احتياجات جميع الأشخاص، بمن فيهم أولئك الذين يعانون من الفقر وأن تعين المؤسسة المسؤولة عن تحديد التعريفات لتنظيم موردي الخدمة ورصد القدرة على تحمل تكاليفها، واعتماد سياسات اجتماعية تكميلية عند الاقتضاء، والنظر في التشغيل والصيانة فضلاً عن تكاليف الربط في حالة الإمدادات الشبكية بل أيضاً في المساهمات الفردية في أشكال أخرى من الخدمات، ووضع المعايير والضمانات وقطع الخدمة بسبب عدم دفع الفواتير.

دال - الرصد والتقييم

٣٦- يتعين منذ البداية أن تتضمن الاستراتيجيات والخطط ترتيبات أساسية للرصد والتقييم. وعلى الدول أن تقوم بعملية رصد لمعرفة ما إذا كانت قد تحددت التدابير والأنشطة المتوخى تنفيذها ومدى إدماج حقوق الإنسان فيها. ويتعين عليها أن تقيم التقدم المحرز وتحدد مواطن القصور والتحديات المتبقية. وتمثل التقارير الدورية المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة أحد السبل الكفيلة بإتاحة الرصد. واستناداً إلى تقييم الخطوات المتخذة يمكن إجراء تغييرات في مرحلة لاحقة وتصحيحات في الخطة.

٣٧- وينبغي للدول أن ترصد ما إذا كانت الأهداف المحددة قد تحققت ضمن الإطار الزمني المبتغى. ولكي تتمكن الدول من رصد أعمال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي ينبغي لها أن تضع المؤشرات ذات الصلة بمراعاة معايير حقوق الإنسان. ويمكن ربط هذه المؤشرات على سبيل المثال بخفض المدة الزمنية التي يستغرقها جمع المياه وتحسين جودة المياه وزيادة النسبة المئوية لمعالجة المياه المستعملة. وينبغي ألا تصمم هذه المؤشرات لقياس النتيجة من حيث إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي فحسب بل أيضاً لمعرفة مدى التقدم المحرز ولحصر الجهود التي تبذلها الحكومة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي جمع بيانات مصنفة بحسب أسباب التمييز المحظورة من أجل تحديد مدى بلوغ الأهداف المحددة فيما يخص فئات السكان المهمشة والضعيفة.

٣٨- ويجب أن تتولى المؤسسات الحكومية عملية الرصد غير أن الأطراف الفاعلة الخارجية ينبغي أن تتمكن أيضاً من أن تدرس بعين ناقدة عمليات الرصد العامة والتقارير ومجموعات

البيانات وهو ما يقتضي الشفافية الكاملة فيما يخص هذه العمليات. وينبغي أن تشارك منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية نفسها في أنشطة الرصد والتقييم التي تتعلق بالخدمات المتاحة لها في قطاع المياه والصرف الصحي. وفي بعض البلدان، مثل الأرجنتين والبرتغال تؤدي المؤسسات التنظيمية دوراً هاماً في رصد توفير هذه الخدمات في حين أنه في بلدان أخرى، مثل كولومبيا وإكوادور وبيرو وضعت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان برامج رصد مكثفة تتعلق بإعمال الحق في الحصول على المياه. وتشجع الهيئة الدولية لسكان الأحياء الفقيرة على جمع البيانات من قبل المجتمعات المحلية لضمان أن تكون تلك البيانات دقيقة وذات صلة بالمجتمع المحلي^(٢٧).

رابعاً - عوامل النجاح

٣٩- يعزى نجاح التخطيط إلى عملية وضع الخطة بقدر ما يعزى إلى الخطة الفعلية والأنشطة الناجمة عنها فالتخطيط الناجح يتضمن عدداً من العوامل المستعرضة أدناه.

ألف - الأطر القانونية السليمة القائمة على أساس حقوق الإنسان وإمكانية الوصول إلى العدالة

٤٠- يجب أن تكون الاستراتيجيات والخطة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي راسخة في إطار قانوني متين. ويقتضي ذلك أولاً استعراض التشريع القائم للكشف عن الثغرات وتقييم مدى مواءمته مع التمتع الكامل بالحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. ويتعلق ذلك بالإطار القانوني للمياه والصرف الصحي تحديداً لكنه لا يقتصر عليه فحسب بل يشمل التشريع الذي قد يؤثر تأثيراً مباشراً عليه، مثل القانون الجنائي وقانون حماية الطفل وقانون التخطيط الحضري أو قانون الميراث. وفي الحالات التي يكون فيها التشريع متعارضاً مع هذا المفهوم فيتعين إلغاؤه أو تعديله أو تكييفه. وينبغي أن تتضمن القوانين والأنظمة معايير واضحة لتقديم الخدمة تشمل المحتوى المعياري للحقوق لكي يتسنى إتاحة الأساس اللازم للمساءلة عن طريق تمكين الأشخاص من تقديم مطالبهم على أساس استحقاقات ملزمة قانوناً. وعلى سبيل المثال تنص أنظمة جنوب أفريقيا على معايير واضحة للغاية لإمدادات المياه الأساسية حيث تشير إلى حد أدنى من كمية المياه تبلغ ٢٥ لتراً لكل شخص في اليوم

(٢٧) للاطلاع على مزيد من التفاصيل المتعلقة بعمليات الرصد تلك انظر تجميع الممارسات الجيدة (A/ARC/18/33/Add.1).

بمعدل تدفق أدنى لا يقل عن ١٠ لترات في الدقيقة الواحدة ومتاحة على مسافة ٢٠٠ متر من الأسرة المعيشية^(٢٨).

٤١ - وعلاوة على ذلك ينبغي أن يحظر التشريع التمييز وأن ينص على عمليات قائمة على أساس المشاركة. وينبغي أيضاً لقوانين المياه والصرف الصحي أن تحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات المؤسسية. وينبغي أن يكون الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي حقاً إنسانياً يمكن أن يطالب به الأفراد وبكفل الوصول إلى العدالة وغيرها من آليات المساءلة الأخرى. ولا يقتضي الوصول إلى العدالة وجود محاكم ونظام قانوني فحسب بل أيضاً الوعي بالقوانين والحقوق والفرص المتاحة للمطالبة بها. وينبغي اتخاذ تدابير للتغلب على الصعوبات في الوصول إلى العدالة، مثل التكاليف الباهظة ومقتضيات اللغة واحتياجات التمثيل والموقع الجغرافي للمحاكم فضلاً عن المساعدة القانونية.

باء - المؤسسات القوية وإسناد المسؤوليات بوضوح

٤٢ - يعتمد نجاح التخطيط اعتماداً كبيراً على المؤسسات والجهات الفاعلة المعنية. فالمؤسسات القوية ستدعم الرؤية السياسية للخطة وتنفيذها.

٤٣ - وكثيراً ما تكون المسؤوليات في قطاعي المياه والصرف الصحي مجزأة أفقياً فيما بين مختلف الوزارات والإدارات ورأسياً على المستويات الوطني/المركزي والمحلي. وهذا الواقع يجعل من الأساسي إجراء التنسيق بين مختلف القطاعات، مثل قطاع الصحة وقطاع التعليم والزراعة والرفاه الاجتماعي على مختلف مستويات الحكومة، بما في ذلك البلديات والمناطق. وينبغي تحديد أدوار هذه المؤسسات المختلفة ومسؤولياتها بوضوح في عملية التخطيط، وينبغي إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة في عملية وضع الخطة وتنفيذها. وعندما تكون الحكومات المحلية هي المسؤولة عن تقديم الخدمات فمن الأساسي أن تشارك هي الأخرى في عملية التخطيط من البداية. وإضافة إلى ذلك يتعين على المجتمع المدني أيضاً أن يشارك في عملية التخطيط كما ينبغي أن يشارك فيها القطاع الخاص عند الاقتضاء. وأخيراً في الوقت الذي تشارك فيه الجهات المانحة والمنظمات الدولية في كثير من الأحيان في هذه العملية فإنه يتعين ضمان أن تكون تلك العملية قطرية. وينبغي أن تحظى الخطة بتأييد أعلى المستويات السياسية لكي تكتسب السلطة والشرعية.

٤٤ - وفي كينيا تعكف وزارة المياه والري على تنفيذ إصلاحات في هذا القطاع منذ عام ٢٠٠٤ بالاستناد إلى قانون المياه الجديد الصادر في عام ٢٠٠٢ بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون التقني (تُعرف اليوم باسم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي). وتتولى الوزارة مسؤولية

(٢٨) South Africa, Regulations relating to compulsory national standards and measures to conserve water, 20 April 2001, p. 3. على الموقع الشبكي: www.dwaf.gov.za/Documents/Notices/Water%20Services%20Act/. SEC9DREG-20%20April%202001.doc

صياغة السياسات والتنسيق بين القطاعات. وقد فوّضت سلطة التنظيم، والتمويل المراعي لمصالح الفقراء، والاستثمار والتخطيط والتنمية، وتوفير الخدمة إلى مجلس تنظيم الخدمات المائية، والصندوق الاستئماني لخدمات المياه، ومجالس خدمات المياه وموردي خدمة المياه على التوالي. وينص قانون المياه صراحة على هذه التركيبة المؤسسية، ويوفر تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح على المستويات الوطني والإقليمي والمحلي الأساس اللازم لوجود مؤسسات مسؤولة^(٢٩).

٤٥ - ويؤدي تفشي الفساد في قطاعي المياه والصرف الصحي إلى تقويض سير عمل المؤسسات بدرجة كبيرة. وغالباً ما تكون فئة الناس الأشد تأثراً بالفساد هي الفقراء، فالفساد يدمر حالة الفقر لأنه يجد من الكفاءة ويُقوض سيادة القانون والديمقراطية. وهو يستشري على جميع المستويات بغض النظر عما إذا كانت الخدمات تخضع لإدارة موردين من القطاع العام أو من القطاع الخاص^(٣٠). وهناك تدابير قيمة يمكن أن تتخذها الحكومات لمنع الفساد. وعلى سبيل المثال يمثل ميثاق النزاهة الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية أداة تستخدم لمساعدة الحكومات والشركات الخاصة والمجتمع المدني على منع الفساد في العقود الحكومية^(٣١).

١ - التنسيق من أجل التغلب على التشتت

٤٦ - قبل أن تبدأ الحكومات في التخطيط لإعمال الحق في المياه والصرف الصحي، ينبغي لها أن تحدد وتعين الوزارة أو الوزارات والإدارة أو الإدارات المسؤولة. وعادة ما تكون مجموعة من المؤسسات مسؤولة عن جوانب مختلفة، منها وزارات الصحة، والبنية الأساسية والبيئة، والتعليم، والزراعة والموارد المالية. علاوة على ذلك، قد تشارك كيانات مختلفة في تنظيم قطاعي المياه والصرف الصحي. فمثلاً، قد يُعهد بمسؤولية تنظيم نوعية المياه إلى وزارة الصحة أو البيئة، في حين قد يُعهد بمسؤولية تنظيم التعريفات لجهة أخرى. وقد تضطلع وزارة أخرى بالمسؤولية عن تنفيذ السياسات الاجتماعية الضرورية التي تكفل قدرة قطاعات معينة من السكان على تحمل التكاليف. ولذلك ينبغي للخطة أن تحدد المسؤوليات بوضوح وأن تبين صراحة الأنشطة المسندة إلى كل جهة، وأن تكفل التنسيق فيما بين الوزارات. وبالإضافة إلى التعاون مع الوزارات المختصة، لا غنى عن تعزيز التعاون مع وزارتي التخطيط والمالية. وقد بينت الخبرة المكتسبة من مبادرة الصرف الصحي والمياه للجميع أن مشاركة وزارات المالية حققت تأثيرات كبيرة في ضمان توفير الدعم المالي الكافي لإعمال الحق في المياه وفي

(٢٩) André Lammerding et al., "All inclusive? How regulation in water and sanitation can be pro-poor: lessons from Sub-Saharan Africa", German Agency for Technical Cooperation (GTZ), Regulation Brief No. 1 (August 2009), pp. 3-8.

(٣٠) Transparency International, *Global Corruption Report 2008: Corruption in the Water Sector* (Cambridge University Press, Cambridge, 2008), p. 6.

(٣١) Water Integrity Network and Transparency International, *Integrity Pacts in the Water Sector* (2010), p. 15 على الموقع الشبكي: www.transparency.org/content/download/58296/933272/IP_manual_water_sector.pdf.

الصرف الصحي. ففي تشاد، مثلاً، ساعدت المبادرة على توحيد جهود وزارتي المالية والمياه. وأسفرت المناقشات التي دارت بين الوزارتين بشأن الحاجة إلى استراتيجية سليمة للصرف الصحي عن تقسيم باب الميزانية الموحد السابق المتعلق بالمياه والصرف الصحي من أجل تتبع الاستثمارات في مجال الصرف الصحي على نحو أفضل^(٣٢).

٤٧ - ولكي تضمن الحكومات التنسيق، فإنها قد ترغب في تعيين نقطة اتصال أو في إنشاء لجنة توجيهية أو فرقة عمل. ويشار إلى أن إعلان كولومبو، الذي اعتُمد في مؤتمر جنوب آسيا الرابع المعني بالمرافق الصحية، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١١، يدعو البلدان صراحة إلى "إنشاء هيئة وطنية واحدة تضطلع بمسؤولية تنسيق الأمور المتعلقة بالصرف الصحي والنظافة الصحية، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، منهم على سبيل المثال لا الحصر الجهات المسؤولة عن التمويل والصحة العامة والصحة والبيئة والمياه والتعليم والمرأة والحكومة المحلية على المستويات الوطني ودون الوطني والمحلي"^(٣٣). وتحتاج هيئة التنسيق هذه إلى دعم من أعلى مستوى سياسي كما تحتاج إلى ولاية واضحة. ولتجنب الفصل بين مختلف مراحل التخطيط، من الضروري أن تشارك المؤسسات نفسها في دورة التخطيط بكاملها.

٢- اللامركزية ودور السلطات المحلية

٤٨ - تقدّم الخدمات في العديد من الدول بشكل لا مركزي حيث تضطلع بتقديمها السلطات المحلية. وهذا لا يقلل بأي شكل من الأشكال من التزامات الدولة بحقوق الإنسان. وباعتبار الحكومات المحلية جزءاً من الدولة، فإنها مقيدة بقانون حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، يجب وضع معايير دنيا على المستوى الوطني تستند إلى معايير حقوق الإنسان من أجل ضمان الاتساق والامتثال لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. ويجب على الدول أن تضمن أن تتوافر للسلطات المحلية الموارد المالية والبشرية وغيرها من الموارد اللازمة لقيامها بواجباتها بفعالية^(٣٤). ومن واجب الحكومة الوطنية أن تنظم أنشطة الحكومات المحلية، وأن ترصد وتراقب أداءها من أجل ضمان امتثالها للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان^(٣٥). ولا غنى عن تحديد خطوط واضحة لمسؤوليات مختلف مستويات الحكومة من أجل تجنب الخلط والفجوات وعدم الكفاءة.

(٣٢) Clarissa Brocklehurst, "Sanitation and Water for All: a global framework for action", presentation at the 2010 Global High Level Meeting, Addis Ababa, 21 November 2010. على الموقع الشبكي: www.sanitationandwaterforall.org/files/Annex_11_HLM_Presentation_SWA_SC_Meeting_Nov_21_2010.pptx

(٣٣) Para. V. على الموقع الشبكي: www.sacosan4lk.org/download/cr_cmb_declaration.pdf

(٣٤) Committee on Economic, Social and Cultural Rights, general comment No. 15, para. 51

(٣٥) International Council on Human Rights Policy, *Local Government and Human Rights: Doing Good Service* (Versoix, 2005), pp. 20 and 24

٣- مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول

٤٩- عادة ما تشارك مجموعة من الجهات الفاعلة في تقديم الخدمات. وبينما تقوم المحليات، في كثير من الأحيان، بدور مقدم الخدمة، فإنها أيضاً قد تسند مهمة تقديم الخدمات إلى جهات فاعلة من غير الدول، بما فيها شركات ومنظمات غير حكومية. وفي أحيان أخرى يغلب تقديم الخدمات بشكل غير رسمي، بمشاركة مجموعة مختلفة من الجهات من أجل سد فجوة، غير أن هذه الجهات لا تكلف رسمياً من جانب السلطات الحكومية بتقديم الخدمات. علاوة على ذلك، يوجد تفاوت كبير في أنواع الخدمات المقدمة، بداية من شبكات الإمداد إلى الحلول الصغيرة لمشاكل الصرف الصحي. ومن شأن هذه الترتيبات أن تخلف آثاراً هامة في التخطيط وأن تغير طبيعة الأنشطة المسندة إلى مختلف الجهات المشاركة.

٥٠- ويجب على الدول أن تكفل ألا تؤدي مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. وينبغي للدول أن تنظم أعمال مقدمي الخدمات بما يضمن أداءها لأنشطتها وفقاً لمعايير ومبادئ حقوق الإنسان. ومن ثم، عند تكليف جهة ما بتقديم الخدمات يتحول دور الدولة إلى دور تنظيمي، دون التقليل من الأهمية المتساوية للتنظيم في حالة تقديم الخدمات العامة. ويجب على الدولة أن تهيئ بيئة تمكينية، وأن تحدد الجهات الفاعلة عن تقديم الخدمات في كل مجال، وأن تخطط دورها التنظيمي، وأن تضع تصوراً للموارد اللازمة للتدابير التنظيمية.

٤- دور الجهات المانحة والشركاء في التنمية

٥١- يجب أن تكون أية استراتيجية وطنية أو خطة وطنية خاضعة لسيطرة البلد تماماً. أما العمليات التي تدار بشكل كامل من خارج البلد فتؤدي إلى التحايل على الإجراءات الديمقراطية وتسفر في كثير من الأحيان عن سياسات وخطط تجميلية لا أكثر، تفتقر إلى مقومات البقاء ولا تلبى احتياجات الناس وتطلعاتهم. غير أن هناك دوراً هاماً يمكن أن تؤديه الجهات المانحة والشركاء في التنمية في عملية التخطيط. فيمكنها، مثلاً، تيسير التنسيق ودعم عمليات بناء القدرات وتعزيز المؤسسات، بما في ذلك على المستوى المحلي. ومن شأن هذه التدابير أن تساعد المؤسسات على الوفاء بمسؤولياتها وعلى وضعها موضع المساءلة أمام السكان.

جيم - ضمان التمويل الكافي

٥٢- يتوقف النجاح في التخطيط وفي تنفيذه على توافر التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به. وبدون الموارد المالية الكافية لن يجدي التخطيط وتحديد الأهداف نفعاً. ولذلك تتسم العلاقة بين الخطة والميزانية بالأهمية البالغة. وينبغي للدول أن تحدد الآثار المترتبة على الأنشطة المتوقعة في الميزانية وأن تخصص موارد مالية وبشرية كافية لتنفيذ هذه الأنشطة. ولا يتعلق

التمويل الكافي بتقديم الخدمات فحسب، وإنما أيضاً بتكاليف التدابير التنظيمية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وعملية التخطيط نفسها. ويتسم التمويل الكافي وبناء القدرات بأهمية خاصة للسلطات المحلية في سياق الأخذ باللامركزية. ومن الممكن أن تشمل الموارد المكفولة على المستوى المحلي المخصصات المالية المقدمة من الحكومة المركزية، والدعم المقدم إلى الجهة التي تقوم بجمع الإيرادات والتابعة للسلطات المحلية.

٥٣- وينبغي تزويد كل من المؤسسات المشاركة، على جميع المستويات، وهيئة التنسيق بالعدد الكافي من العاملين ذوي الخبرة المناسبة. وبالمثل، ينبغي إتاحة الموارد اللازمة لتنفيذ العمليات التشاركية ولاتخاذ التدابير التي تضمن الشفافية.

٥٤- وفي نهاية المطاف، يجب أن يمكن نظام التمويل من تنفيذ الخطط والاستراتيجيات، بحيث تستفيد الدول أقصى استفادة من الموارد المتاحة لإعمال الحق في المياه والحق في الصرف الصحي، بما في ذلك في أوقات الأزمات الاقتصادية. ويجب أن يضمن التمويل الكافي استدامة نظم المياه والصرف الصحي، وقدرة الجميع على دفع تكلفة الخدمات.

١- ملحة عامة عن التمويل في القطاعات

٥٥- يتسم التمويل في قطاعي المياه والصرف الصحي بالتعقد الشديد؛ فتحديد مدى كفاية هذا التمويل يستلزم رسم صورة كاملة لمختلف الموارد. ويمكن القول بشكل عام إن الإيرادات يمكن أن تتألف من "التعريفات والضرائب والتحويلات". ومن جهة الإنفاق، من الضروري النظر إلى استثمارات رؤوس الأموال وتشغيلها وصيانتها. وتوزع الإيرادات والنفقات بين المستويات الوطنية والمحلية للحكومة، بحسب السلطات المعنية المسؤولة عن زيادة الإيرادات والمسؤوليات المتعلقة بالتنفيذ.

٥٦- وتشكل التعريفات مكوناً مهماً في تمويل خدمات المياه والصرف الصحي. ومع ذلك، يجب أيضاً النظر في المساهمات الفردية الأخرى. وفيما يتعلق بالمياه المنقولة بالأنابيب ونظم الصرف الصحي، من الشائع دفع رسوم لتوصيلها. وعند الاعتماد على نظم أخرى للصرف الصحي، كمراحيض الحفرة والأدوات والتشغيل والصيانة - مثل تفريغ رواسب مراحيض الحفر والتخلص من حمأة البراز - من الشائع أن يدفع المستفيدون تكاليفها.

٥٧- ووفقاً لإطار حقوق الإنسان، يعتمد مدى زيادة الإيرادات من التعريفات على ما يمكن أن يتحمله المستفيدون. وتؤدي الإعانات دوراً مهماً في ضمان القدرة على تحمل التكاليف عند الحاجة إليها. وتعتبر تدابير دعم الدخل أحد أنواع الدعم المتعلق بنظم الرعاية وبرامج المساعدة الاجتماعية. وتستخدم بعض البلدان، مثل شيلي، هذه الإعانات العامة التي تقدم بعد تقييم الإمكانات المالية. ويمكن دمج تدابير تعديل التعريفات، مثل الإعانات المتبادلة، في هيكل التعريفات من أجل تخفيض التعريفات التي تدفعها الأسر المعيشية المنخفضة

الدخل مقابل تقديم خدمة المياه والصرف الصحي، ولكن تسري التعريفات الأصلية إن وُجد عدد كاف من الأسر المعيشية الغنية القادرة على الدفع.

٥٨- ولكي يمكن فهم التمويل المتاح بصورة كاملة وموثوقة، ينبغي أن تتضمن اسقاطات الميزانية الإيرادات المتوقعة من دفع تعريفات المياه وغيرها من رسوم خدمات المياه والصرف الصحي. فإن كانت الإيرادات من التعريفات لا تغطي جميع التكاليف ذات الصلة، سيستلزم الأمر توفير الأموال من الميزانية العامة على المستويات الوطني ودون الوطني و/أو المحلي. ويتعلق الإيراد العام بكل من استثمارات رؤوس الأموال والإعانات غير المدرجة في نظام التعريفات.

٥٩- وعادة ما تخصص الميزانيات بحسب التقسيم الإداري للوزارات والإدارات المختلفة. ونظراً إلى الطابع الجزأ للمسؤوليات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، يصعب الحصول على صورة كاملة للموارد المخصصة للقطاعات عندما تقترن هذه الموارد بميزانيات أخرى، مثل ميزانية الصحة. كما أن المخصصات "الثانية من خارج الميزانية" شائعة جداً^(٣٦).

٦٠- ومن شأن التصنيف الوظيفي للميزانية الوطنية أن يساعد على التغلب على بعض التحديات. ويشمل هذا التصنيف جميع بنود الميزانية المخصصة لقطاعي المياه والصرف الصحي في مختلف الوزارات والإدارات. وفي نيبال، نجح نشاط الدعوة الذي قام به المجتمع المدني في تخصيص بند مستقل في الميزانية للصرف الصحي^(٣٧). ومن شأن أية ميزانية موحدة أن تقطع خطوة أخرى إلى الأمام بإدراجها بنوداً ليست جزءاً من الميزانية التشغيلية المركزية، كالميزانية الخاصة بكيانات مستقلة قائمة بذاتها، مثل السلطات التنظيمية في بعض البلدان؛ وميزانيات الحكومات دون الوطنية؛ وتبرعات الجهات المانحة، وبذلك ترسم الميزانية الموحدة صورة كاملة الأركان.

٦١- وتحتاج الميزانية المحلية نفس التصنيف والشمول. وعادة ما يشمل ذلك التحويلات من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي. ويمكن أن تأخذ هذه التحويلات شكل المنح المشروطة أو الإجمالية. وتُنفق المنح المشروطة في أغراض محددة (مثل البنية الأساسية للمياه)، بينما لا تُصرف المنح الإجمالية (أو غير المشروطة) في قطاع محدد أو مشروع محدد، ولكن يجوز للحكومة المحلية أن تقرر إنفاقها على المياه والصرف الصحي. وينبغي أن يُراعى التفاوت في الموارد بين المناطق عند إجراء تحويلات من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي. وإذا اعتمدت الحكومة الوطنية نظاماً للتحويلات وفقاً لمعايير حقوق الإنسان، يجب أن تضمن الحكومة توزيع التحويلات بطريقة لا تنطوي على التمييز، بما في ذلك إتاحة موارد إضافية للمناطق التي تسكنها فئات سكانية محرومة. وبدون هذا الاهتمام المحدد، قد تؤدي

(٣٦) UN-Water and WHO, *GLAAS 2010* (note 9 above), p. 43

(٣٧) WaterAid, *Budget Advocacy for the Water and Sanitation Sector in Nepal: A Primer for Civil Society Organizations* (2010), p. 37

التحويلات الحكومية إلى توسيع الفروق بين المناطق وإلى إدامة التمييز. علاوة على ذلك، من المهم العمل على ضمان حسن توجيه هذه التحويلات والاستفادة منها على المستوى المحلي لدعم توفير خدمات المياه والصرف الصحي للفئات الأشد حرماناً وإهمالاً والمفتقرة إلى الخدمات، بدلاً من الاقتصار على تحسين الخدمة لمن يحصلون عليها بالفعل. غير أن معايير توجيه الأموال لأغراض محددة لم تُوضع بعد في العديد من البلدان، وإن وُجدت فإنها لا تُطبق بالضرورة على نحو متسق. وتُمثل بعض البلدان، مثل كمبوديا ومنغوليا، استثناءات ملحوظة، لا سيما فيما يتعلق بالإمداد بالمياه في المدن^(٣٨). وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تقدم وكالة التنمية الريفية، التي تُديرها وكالة التنمية الريفية التابعة لوزارة الزراعة، قروضاً ومنحاً للبلديات الصغيرة. وعند تحديد المزيج المناسب بين القروض والمنح^(٣٩)، يُولى اعتبار للمبلغ الأقصى الذي يمكن لأي مجتمع أن يتحمله مع المحافظة على رسوم معقولة يدفعها المستخدم

٦٢- وأخيراً، عادة ما تُسهم المساعدة الدولية في التمويل عن طريق التحويلات الخارجية. ويجب أن تُدمج سياسات الجهات المانحة حقوق الإنسان في المياه وفي الصرف الصحي وأن تدعم الأولويات الوطنية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، وكذلك الأهداف المتمثلة في الحد من التفاوت في الحصول على هذه الخدمات. فمثلاً، أولت الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي أولوية لخدمات المياه والصرف الصحي، حيث أنشأت في عام ٢٠٠٩ صندوق المياه والصرف الصحي بمبلغ مليون يورو. ويهدف الصندوق تحديداً إلى الإسهام في أعمال الحق الإنساني في المياه وتحسين السياسات وعمليات التخطيط^(٤٠). وبشكل عام، تُسهم المساعدة الدولية في التمويل المقدم على المستوى الوطني (الذي لا يمكن تحويله بعد ذلك إلى المستوى المحلي)، وإن كان يُسمح أيضاً للحكومات المحلية في بعض البلدان بتلقي المنح والقروض الدولية بشكل مباشر. وفي الوقت الذي قد تُتيح فيه المساعدة الدولية فرصاً جديدة، فإنها قد تؤدي أيضاً إلى اتساع هوة التفاوت بين البلديات^(٤١). كما أنها تؤدي إلى زيادة الحاجة إلى تعزيز القدرات المحلية على التعامل مع مؤسسات التمويل العامة والخاصة.

٢- تخصيص الموارد بأقصى ما تسمح به الموارد المتاحة

٦٣- يجب وضع استراتيجيات وخطط تُراعي إطار الإنفاق العام، إذ لن يحقق التخطيط أهدافه المعلنة ما لم يُوضع في سياق الموارد المتاحة. ويجب تحديد التكاليف المتوقعة للأنشطة المقررة. وفي إطار اتخاذ القرار المتعلق بالتدابير المناسبة، ينبغي لراسمي السياسات، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين والمجتمعات ذات الصلة، النظر في وضع نُهج وحلول مبتكرة

(٣٨) UN-Water and WHO, *GLAAS 2010* (note.9 above), p.34

(٣٩) انظر www.rurdev.usda.gov/hi/Rural%20Utilities%20Programs.htm

(٤٠) http://www.aecid.es/web/es/aecid/normativa/fondos/Fondo_de_Cooperacion_para_Agu_y_Sanea_miento/003.html

(٤١) International Council on Human Rights Policy, *Local Government* (note 35 above), p. 45

يمكنها أن تحقق النتائج المتوخاة، على أن تكون هذه النهج المبتكرة أقل تكلفة من النهج والتكنولوجيات التقليدية. فمثلاً، حقق نهج المرافق الصحية الشاملة بقيادة المجتمع المحلي نتائج مبهره في زيادة الحصول على خدمات الصرف الصحي باعتباره حلاً منخفض التكلفة^(٤٢).

٦٤- وينبغي ألا يقتصر تحديد تكاليف تقديم الخدمات على النفقات الرأسمالية على البنية التحتية، وإنما ينبغي أن يشمل أيضاً التكاليف المقترنة بدورة حياة النظام، بما في ذلك تكاليف التشغيل والصيانة والعمالة والإدارة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار الإنفاق على الصرف الصحي في الموقع، ولكن نظراً إلى أن هذا الإنفاق يحدث غالباً على مستوى الأسرة المعيشية، فمن الصعب تحديد مقداره. ويجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملاً مهماً بشأن حساب التكاليف، يشمل وضع نموذج لتقدير احتياجات الأهداف الإنمائية للألفية. ويقدم هذا النموذج، الذي يُدمج الحق في المياه في الحق في الصرف الصحي، إطار للحكومات الوطنية يمكن استخدامه لتقدير تكاليف بلوغ الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي خلال الفترة حتى عام ٢٠١٥.

٦٥- ويتطلب الالتزام بالوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اتخاذ خطوات بأقصى ما تسمح به الموارد المتاحة. وقد أُجريت الكثير من الدراسات العلمية مؤخراً، ووضع عدد من الأدوات لتقييم ما إذا كانت الدول تخصص أقصى ما يمكن من الموارد المتاحة لضمان أعمال حقوق الإنسان من عدمه. ويتمثل أحد النهج في مقارنة المخصصات المالية الحالية مع المخصصات السابقة، وذلك لمعرفة ما إذا كانت المخصصات ازدادت أم ركبت أم تراجعت. ولا شك أن أي انخفاض سيثير القلق. فإذا كانت الاعتمادات المالية السابقة المخصصة للقطاعات غير كافية بشكل واضح، فقد لا تكون الزيادة التدريجية للطيففة المستندة إلى التعديلات السنوية كافية، وسوف يتطلب الأمر النظر في إعادة تخصيص الأموال. وثمة نهج آخر يتمثل في المقارنة بين البلدان المتماثلة في الأوضاع. وليس الغرض من هذه الأدوات أن تقدم إجابات محددة بشأن استخدام أقصى الموارد المتاحة، وإنما يمكن استخدام هذه الأدوات في إجراء مزيد من التحريات. ومن الممكن تبرير أي انخفاض في الميزانية، وذلك، مثلاً، عندما تُستخدم الموارد بكفاءة أعلى وتُخصص للفئات الأشد ضعفاً وهميشاً، أو عندما تتغير الأوضاع الاقتصادية، طالما استند هذا الانخفاض إلى دراسة متأنية للغاية وأمكن تبريره بالإشارة إلى كامل الحقوق.

٦٦- وينبغي أن تستند مخصصات الميزانية إلى التكاليف المتوقعة للأنشطة المتوخاة بحيث تحقق أقصى ما يمكن منها بالموارد المتوفرة من أجل تحقيق الخطة. كما ينبغي تخصيص الموارد الضرورية للسلطات المناسبة التي من المقرر أن تنفذ الأنشطة، وذلك عند إسنادها إلى المستوى المحلي.

(٤٢) للاطلاع على تحليل نهج المرافق الصحية الشاملة بقيادة المجتمع المحلي، انظر تجميع أفضل الممارسات في الوثيقة (A/HRC/18/33/Add.1).

٣- تتبع النفقات

٦٧- بالإضافة إلى تقييم مخصصات الميزانية من منظور حقوق الإنسان، من الضروري تتبع النفقات، أي تحديد ما إذا كانت الميزانية المخصصة يُتفَع بها أم لا. فإذا لم تُنفَق الميزانية المتوقعة، فإنما يدل ذلك على مشاكل تتعلق بالقدرات. ومع ذلك، يمكن تبرير هذا الانخفاض في النفقات بحدوث زيادة في الكفاءة، أي عندما تتحقق النتائج المتوخاة بـموارد أقل. وبالمثل، من المهم تتبع ما إذا كانت الموارد تُنفَق وفقاً للأولويات المحددة في الخطة، وإن كان الأمر غير ذلك فينبغي التحقق من الأسباب. وقد تتعلق هذه الأسباب بالافتقار إلى القدرة على إنفاق الموارد، أو بممارسات الفساد، أو بتفسيرات أخرى.

دال - المشاركة والشفافية

٦٨- ينبغي أن تُوضع أية خطة لإعمال الحق في المياه والحق في الصرف الصحي من خلال عملية تشاركية شفافة. ولا غنى عن المشاركة المنهجية في كل مرحلة من مراحل عملية التخطيط، بداية من التشخيص من خلال تحديد الأهداف وصياغة الاستجابات والتنفيذ إلى الرصد والتقييم. ولا ينبغي الاقتصار على توفير الصرف الصحي تحديداً، وإنما يستلزم الأمر تغيير السلوك، وهو ما لا يتحقق إلا بالمشاركة الفعالة من جانب المستفيدين المهتمين. ويجب التبكير قدر الاستطاعة بتوفير فرص المشاركة، بما في ذلك المشاركة في تقييم احتياجات المجتمع.

٦٩- ويجب أن تكون المشاركة فعالة وحرّة وهادفة. كما يجب أن تتجاوز مجرد تبادل المعلومات والتشاور السطحي، وأن يشارك الناس في اتخاذ القرارات، مما يتيح فرصاً حقيقية للتأثير في عملية التخطيط. ويتسم تنظيم أية عملية تشاورية حقيقية بالصعوبة. وسوف يتطلب الأمر آليات ونُهج مختلفة، منها التشاور مع مختلف أصحاب المصلحة، وعقد اجتماعات جماهيرية وجلسات سماع، وكذلك إتاحة الفرصة لتقديم تعليقات وآراء مكتوبة.

٧٠- وتشمل الجماعات التي ينبغي أن تُتاح لها فرصة المشاركة منظمات المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والدوائر العلمية ومؤسسات البحث، والقطاع الخاص، وقبل كل هؤلاء المجتمعات والأفراد المعنيين أنفسهم، مع التركيز بشكل خاص على إسهامات النساء. كما يجب تمثيل الفئات والمجموعات المحرومة والمعرضة للخطر، لضمان عدم قصر المشاركة على عدد من المنظمات غير الحكومية الراضخة أو على الصفوة المحلية. وينبغي أن تسعى الاجتماعات إلى الاتصال بالناس على جميع مستويات المجتمع، مع مراعاة العوائق التي قد تمنع الناس من الحضور. ويعني ذلك تنظيم الاجتماعات في أماكن قريبة من سكن الناس أو عملهم في جميع مناطق البلد، وتنظيم الاجتماعات خلال الأوقات التي يسهل فيها حضور الناس، واستخدام اللغات المحلية، وتنظيم اجتماعات ودية مع الوالدين والأبناء، والاستفادة من المنظمات التي يشارك الناس بالفعل في عضويتها باعتبارها

محافل لعقد هذه الاجتماعات وغيرها من التدابير، فضلاً عن قنوات أخرى. وتمثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقت في المغرب في عام ٢٠٠٥ نموذجاً لنهج تشاركي متكامل متدرج من القاعدة إلى القمة. وقد أسفرت هذه المبادرة عن المشاركة الرسمية والفعليّة للمجتمعات المحليّة والمجتمع المدني على المستوى المحلي، وعن إدماج جميع الوكالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحليّة في عملية واحدة^(٤٣).

٧١- وسوف تستلزم جوانب معينة من عملية التخطيط خبرة تقنية. غير أن هذه المدخلات يجب موازنتها مع احتياجات وتفضيلات الناس في جميع أنحاء البلد، مع أخذ الحلول المحليّة في الاعتبار. ويجب أن تكون السلطات القائمة بالتخطيط مسؤولة عن النظر بصورة جدية في الإسهامات المختلفة، وعن تصميم وتنفيذ التدابير الضرورية التي تساعد على ضمان حق الجميع في الحصول على المياه والصرف الصحي.

٧٢- وتعتبر الشفافية والحصول على المعلومات أمرين أساسيين في التمكين من المشاركة. وينبغي أن تكون المعلومات ذات الصلة ومشاريع الخطة متاحة للجمهور. ولا غنى أيضاً عن الشفافية فيما يتعلق بالسياسات والتدابير القائمة. فمثلاً، لن يمكن مراجعة وتقييم هذه الأولويات من أجل تحقيق التغييرات الضرورية في نهاية الأمر إلا عندما يمكن فهم الأولويات الحالية المتعلقة بتخصيص الموارد. وينبغي نشر المعلومات على نطاق واسع وإتاحتها بجميع اللغات المناسبة عن طريق قنوات متعددة لضمان سهولة الوصول إليها. وتشمل هذه القنوات المواقع الشبكية، والإذاعة المحليّة واللوحات الإعلانية، ونشر المعلومات في الصحافة المحليّة. وفي الهند، مثلاً، حقق قانون الحق في الحصول على المعلومات^(٤٤) تأثيراً كبيراً في تحسين الشفافية، حيث يوفر أداة لالتماس المعلومات وبطالِب إخضاع الحكومات للمساءلة.

هاء - عدم التمييز والمساواة

٧٣- يتسم الحصول على المياه والصرف الصحي بتفاوت كبير على نحو يصل إلى مستوى التمييز الذي يحظره قانون حقوق الإنسان^(٤٥). ولكي تتغلب الدول على التمييز القائم، يجب عليها وضع استراتيجيات محددة لتصحيح وضع المعرضين لهذا التمييز. وبدون هذه الاستراتيجيات المحددة، ستؤدي التدخلات في مجال المياه والصرف الصحي إلى تحسين سبل

(٤٣) انظر www.indh.gov.ma/fr/index.asp.

(٤٤) الهند، قانون الحق في الحصول على المعلومات لعام ٢٠٠٥. متاح في الموقع

<http://righttoinformation.gov.in/rti-act.pdf>.

(٤٥) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٢٠ (٢٠٠٩) بشأن عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفقرة ٧. ويمكن تعريف التمييز بأنه "أي تفرقة أو استثناء أو تقييد أو تفضيل أو غير ذلك من أوجه المعاملة المتميزة المبنية بشكل مباشر أو غير مباشر على أسباب تمييزية محظورة، بقصد إبطال أو إضعاف الإقرار بحقوق الإنسان أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة أو بما يؤدي إلى ذلك".

الحصول عليهما فقط أو غالباً من جانب من يمكنهم الحصول عليهما بسهولة نسبية، وقد تؤدي أيضاً إلى تعميق مظاهر الجور القائمة.

٧٤- ولذلك يجب تكميل الأهداف العامة المتعلقة بزيادة سبل الحصول على المياه والصرف الصحي بأهداف تتعلق بالحد من مظاهر عدم المساواة. ويتطلب ذلك، كخطوة أولى، أن تحدد الدول الفئات السكانية الضعيفة والمهمشة، وأنماط التمييز، وأسبابها الهيكلية الأساسية. وفيما يتعلق بالحصول على المياه والصرف الصحي، تشمل الفئات والأفراد الذين حُددوا كضعفاء أو مهمشين محتملين، فيما تشمل، النساء، والأطفال، وسكان المناطق الريفية والمناطق الحضرية المحرومة، والفقراء، وجماعات البدو والرحّل، واللاجئين، والمهاجرين، والمتممين لأقليات إثنية أو عرقية، والمسنين، وجماعات الشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وسكان المناطق الشحيحة في المياه، والمتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

٧٥- وليست جميع أسس التمييز المحظورة ذات صلة في جميع الدول. ففي سياق عملية تحديد الفئات والأفراد المحرومين، ينبغي للدول أن تجري دراسة استقصائية للسكان استناداً إلى هذه الأسس وأن تجري مزيداً من الدراسة عندما تجد فئات معينة تعاني من التمييز. فمثلاً، نظراً إلى أن التمييز الجنساني أو مظاهر التفاوت بين المستوطنات الرسمية وغير الرسمية سيكون موضوعاً مشتركاً في العديد من البلدان، سوف تستلزم عملية تحديد ومواجهة الأشكال الأخرى للتمييز اتخاذ نهج أكثر ملاءمة لسياق كل بلد.

٧٦- فمثلاً، استهدفت عملية التخطيط لاستراتيجية التنمية المرتكزة على الحقوق للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣ في بلدية كيسلياك، بالبوسنة والهرسك، تحديد أولويات التنمية من حيث حقوق الإنسان، وتضمنت تقييم البنية التحتية للمياه في البلدية. ونظراً إلى أن التقييم يبين أن الوضع شديد الخطورة في مستوطنة هراستوفي التي يقطنها حجر الروما أساساً، فقد أولت البلدية أولوية لتحسين البنية التحتية في هذه المستوطنة^(٤٦).

٧٧- واستناداً إلى عمليات التقييم التي تجريها الدول، يجب على هذه الدول أن ترصد بشكل محدد التقدم المحرز داخل الفئات السكانية المحددة التي من الأرجح أن تواجه التمييز، وذلك من أجل التصدي للاستبعاد المنهجي. ويجب على الدول القيام بتدخلات تناسب ظروفها المحلية، بما في ذلك إمكانية وضع أهداف منفصلة لهذه الفئات. وسيكون من الضروري وضع استراتيجيات محددة للوصول إلى الفئات الأشد احتياجاً، بغية التغلب على العقبات القانونية والاقتصادية والمادية والمؤسسية والثقافية واللغوية، وغيرها من العقبات.

(٤٦) Kiseljak Municipality, Rights-based Development Strategy, pp. 27, 28 and 68. Available from www.rmap.undp.ba/Upload/SC/kiseljak%20strategy_26Oct_eng.pdf

٧٨- وقد أجرى الصندوق الاستثماري الزامبي لنقل السلطة، مثلاً، دراسة أساسية^(٤٧) لجمع بيانات عن المياه والصرف مصنفة بحسب عدة عوامل، منها المناطق الحضرية والريفية ومستوى الدخل. وبناء على هذه النتائج، تستهدف زامبيا بشكل محدد المناطق المنخفضة الدخل عن طريق تشجيع التكنولوجيا المنخفضة التكلفة، مثل أكشاك بيع المياه بتعريفات توافق أدنى نطاق. واستكمالاً للإعانات المستمرة المقدمة من خلال هيكل التعريفات، يتولى الصندوق الاستثماري تمويل عمليات إنشاء البنية التحتية في المناطق الحضرية المنخفضة الدخل^(٤٨).

٧٩- وفي إطار أنشطة الرصد، يجب على الدول أن تولي اهتماماً خاصاً للتدابير الرامية إلى الوصول إلى الفئات الأشد حرماناً واستبعاداً وأن تقدم تقارير بشأن هذه التدابير. كما يجب عليها تقديم معلومات عن البرامج والموارد المخصصة تحديداً لهذه الأغراض؛ أي أن البيانات المصنفة ليست ضرورية فقط على مستوى النتائج، وإنما أيضاً لقياس الجهود الحكومية المبذولة، مثلاً، لتحديد ما إذا كانت الموارد قد ازدادت بحيث تصل إلى سكان الأحياء الفقيرة. وتقوم شبكة المياه والصرف الصحي التنازلية برصد المساواة في القطاع عن طريق نشر تقارير سنوية عن المساواة تركز على إدماج السياسات، والمساءلة عنها، والمشاركة فيها، واستدامتها. وقد لاحظت الشبكة خطوط تصدع تتعلق بالمساواة في قطاع المياه في جمهورية تنزانيا المتحدة، منها على سبيل المثال فجوة في الحصول على المياه بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وارتفاع غير متناسب في الميزانيات المخصصة للخدمات في المناطق الحضرية.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات: كيف يساعد إطار حقوق الإنسان على تحسين التخطيط

ألف - تقديم إطار لتحديد الأولويات

٨٠- قد يستلزم الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان مقايضات معقدة تكون أكثر صعوبة في حالات الأزمات الاقتصادية. ومن شأن وجود خطة أو رؤية تسترشد بإطار حقوق الإنسان أن يساعد السلطات على إيلاء أولوية لإعمال حقوق الإنسان قبل الاعتبارات الأخرى. ومع ذلك، فإن أي إطار لحقوق الإنسان لا يمكن أن يقدم إجابة واحدة بشأن كيفية تحديد الأولويات في حالة عدم إمكانية تحقيق كل هذه الأولويات في وقت واحد - مثل

(٤٧) Zambia, Devolution Trust Fund and National Water Supply and Sanitation Council, *Reaching the Millennium Development Goals for Water Supply and Sanitation in Zambia: The Urban Perspective* (Lusaka, 2005). على الموقع الشبكي: www.nwasc.org.zm/media/mdg.pdf.

(٤٨) Lammerding et al., "All Inclusive?", (note 29 above), p.6

توزيع الموارد بين المناطق الريفية النائية المهملة والمناطق الحضرية الفقيرة المحرومة. وتدعو معايير ومبادئ حقوق الإنسان إلى عدم اعتماد القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد فحسب على تحليل التكاليف والفوائد، وإنما أيضاً أن تكون هذه القرارات ثمرة عملية ديمقراطية تشاركية غير تمييزية. وفي هذا الصدد:

(أ) يجب على الدول دمج حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي في الاستراتيجيات القائمة المتعلقة بمجالات أخرى، بغية ضمان اتساق عملية التخطيط؛

(ب) يجب على الدول أيضاً أن تضع استراتيجيات وخططاً محددة لقطاعي المياه والصرف الصحي، لضمان إيلاء هذه المسائل أولوية مناسبة ولضمان مراعاة خصائصها؛

(ج) في حالة وجود استراتيجيات و/أو خطط لقطاعي المياه والصرف الصحي، ينبغي للدول إعادة النظر فيها ومراجعتها ومواءمتها مع معايير ومبادئ حقوق الإنسان، بحسب الاقتضاء؛

(د) يجب على الدول أن تستهدف أولاً حصول الجميع على الخدمات الأساسية ثم تضي بعد ذلك تدريجياً إلى رفع مستويات الخدمة؛

(هـ) يجب على الدول أن تضع استراتيجيات تنص على التمييز وتصل إلى الفئات الأشد حرماناً. كما يجب عليها أن تحدد الفئات السكانية الضعيفة والمهمشة، وأنماط التمييز، وأسبابه الهيكلية الأساسية، بطرق منها جمع البيانات المصنفة. ويجب عليها أيضاً أن تضع أهدافاً محددة للحد من مظاهر عدم المساواة في الحصول على الخدمات، وأن تقوم بتدخلات تناسب ظروفها محددة، وأن ترصد التقدم المحرز في حصول تلك الفئات على الخدمات؛

(و) ينبغي لسياسات الجهات المانحة أن تدعم هذه الأولويات الوطنية، وأن تتحرك من توفير الخدمات الأساسية إلى رفع مستويات الخدمات والحد من التفاوت؛

(ز) عند إجراء تحويلات من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي، يجب على الحكومات الوطنية أن تعتمد نظاماً للتحويلات يكفل التوزيع العادل للموارد، ويتيح تخصيص موارد إضافية للمناطق التي تقطنها الفئات السكانية المحرومة، ويولي أولوية لمن لا يحصلون على الخدمات.

باء - تقديم إطار لتخطيط طموح ولكنه واقعي

٨١- يقدم قانون حقوق الإنسان إطاراً لتخطيط طموح ولكنه واقعي. وبينما يجب أن يكون الهدف النهائي هو التغطية الشاملة، فإن مفهوم الأعمال التدريجي يوائم بين هذا

الهدف وبين الوضع في البلد ويسمح بتحديد إطار زمني يثبت واقعيته في سياق معين. ويجب على الدول أن تستفيد أقصى استفادة من الموارد المتاحة لإعمال الحق في المياه والحق في الصرف الصحي، مع اللجوء إلى المساعدة الدولية عند الاقتضاء. وينطوي الإعمال التدريجي أيضاً على تحقيق مستويات أعلى من الخدمات بشكل تدريجي. وفي ضوء ذلك:

(أ) يجب على الدول أن تركز في عملية وضع استراتيجية وخطة لإعمال الحق في المياه والحق في الصرف الصحي على تحليل قوي للوضع الحالي المتعلق بإعمال هذه الحقوق، استناداً إلى معايير قياسية هي التوافر والجودة والمقبولية وسهولة الحصول والقدرة على تحمل التكاليف. ويجب على الدول أن تولي اهتماماً خاصاً للفئات المهمشة والضعيفة من أجل تحديد مستوى حصولها على الخدمات، والعقبات التي تواجهها في سبيل الحصول على الخدمات، والأسباب الأساسية لهذه العقبات؛

(ب) وينبغي للدول أن تجري تقييماً للسياسات والبرامج والأنشطة القائمة، وأن تقرر الموارد المخصصة، وأن تحدد الجهات الفاعلة المشاركة وتقيم قدراتها؛

(ج) وينبغي للدول أيضاً أن تضع أهدافاً واضحة، وفقاً لمعايير حقوق الإنسان؛ استناداً إلى تقييم واقعي للموارد والقدرات؛

(د) وينبغي للدول كذلك وضع وتخطيط التدابير الضرورية لتحقيق الأهداف المحددة؛

(هـ) ويجب على الدول أن تكفل التمويل بأقصى ما تسمح به الموارد المتاحة من أجل إعمال الحق في المياه والحق في الصرف الصحي. ويجب أن يكفل التمويل الكافي استدامة نظم المياه والصرف الصحي بحيث يستطيع الجميع دفع تكاليف الخدمات؛

(و) وينبغي للدول أن تحدد الآثار المالية للأنشطة المتوخاة وأن تخصص موارد مالية وبشرية كافية لتنفيذ هذه الأنشطة، بما في ذلك الموارد اللازمة للأنشطة العادية.

جيم - ضمان الاستدامة

٨٢- يتطلب إطار حقوق الإنسان نهجاً متسقاً وشاملاً في التخطيط يركز على الأسباب الهيكلية الأساسية لعدم الحصول على المياه والصرف الصحي وأوجه التحيز المترتبة بذلك. ويستلزم أيضاً هذا الإطار النظر في كيفية تأثير القوانين والمعايير الاجتماعية والممارسات التقليدية والهيكل والإجراءات المؤسسية على الحصول على هذه الخدمات. ومن ثم، فإن إطار حقوق الإنسان لا يساعد فحسب على علاج الأعراض، وهي عدم الحصول على الخدمات، وإنما يهدف أيضاً إلى التصدي للأسباب الأساسية مما يؤدي إلى نتائج أكثر استدامة. وفي هذا الصدد:

(أ) ينبغي للدول أن تضمن استدامة الاستثمارات، لا بالتركيز فقط على البنية التحتية وإنما أيضاً بضمان التشغيل والصيانة، ودعم الهيكل المؤسسي والإداري، بما في ذلك التنظيم، فضلاً عن اتخاذ التدابير الهيكلية، بما في ذلك زيادة القدرات؛

(ب) يجب وضع استراتيجيات وخطط عن طريق عملية تشاركية شاملة تكفل بشكل خاص تمثيل الفئات والمجموعات المحرومة والمهمشة والضعيفة. ويجب أن تتجاوز المشاركة مجرد تبادل المعلومات والتشاور السطحي، وأن تتيح فرصاً حقيقية لإحداث تأثير في جميع مراحل عملية التخطيط؛

(ج) ويجب على الدول أن تضمن الشفافية في جميع مراحل عملية التخطيط، وأن تكفل أن تتاح للجمهور المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالسياسات والتدابير القائمة، ومشورة الخبراء بشأن الخيارات التقنية المتاحة، وكذلك مشاريع الخطة، وذلك بجميع اللغات المناسبة من خلال قنوات متعددة بما يكفل سهولة الوصول إليها.

دال - التركيز على المساءلة

٨٣- يركز إطار حقوق الإنسان بقوة على موضوع المساءلة. وتشكل الأطر القانونية الأساس للمساءلة، حيث تسمح للناس بإقامة دعاوهم استناداً إلى أسس ملزمة قانوناً. وينبغي أن تكمل هذه الأسس بأهداف تدعمها بيانات ذات صلة وموثوقة تعكس التزام الدولة، وهي الأهداف التي يمكن أن تحاسب عليها الحكومة. وفي هذا الصدد:

(أ) يجب على الدول أن تراجع تشريعاتها القائمة من أجل اكتشاف أية فجوات وتقييم ما إذا كان إطار التشريعات القائم يتوافق مع الحق في المياه والحق في الصرف الصحي. فإن كانت التشريعات لا تتوافق مع هذين الحقين، فيجب إلغاؤها أو تعديلها أو مواءمتها على نحو يتفق ومعايير ومبادئ حقوق الإنسان؛

(ب) وينبغي أن تتضمن القوانين واللوائح تعاريف واضحة لمعايير تقديم الخدمات، وأن تستوفي الأبعاد المعيارية للتوافر والجودة والمقبولية وسهولة الحصول والقدرة على تحمل التكاليف؛

(ج) وينبغي للدول أن تحدد وتعيّن بوضوح الوزارة أو الوزارات أو الإدارة أو الإدارات المسؤولة عن عملية التخطيط وعن التنفيذ، بما في ذلك هيئة التنسيق؛

(د) وفي حالة لامركزية تقديم الخدمات، يجب على الدولة أن تضع حداً أدنى للمعايير على المستوى الوطني من أجل ضمان الاتساق والامتثال لحقوق الإنسان على النطاق القطري. وباعتبار السلطات المحلية جزءاً من الدولة، فإنها مقيدة أيضاً بقانون حقوق الإنسان. ويجب على الدول أن تنظم أنشطة الحكومات المحلية، وأن ترصد وتراقب

أدائها لضمان امتثالها للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. علاوةً على ذلك، يجب على الدول أن تضمن تزويد هذه السلطات بما يلزمها من موارد مالية وبشرية وموارد أخرى تمكنها من الوفاء بالتزاماتها على نحو فعال. كما يعتبر التخصيص الواضح للمسؤوليات بين مستويات الحكومة أمراً أساسياً؛

(هـ) وينبغي للمنظمات والهيئات المانحة الدولية أن تدعم عمليات التخطيط الوطنية القوية عن طريق المبادرات، مثل مبادرة الصرف الصحي والمياه للجميع، وذلك للمساعدة على التغلب على القيود المتصلة بالقدرات، ولكن دون أن تتولى قيادة هذه العملية. وينبغي لهذه المنظمات والهيئات أيضاً أن تدعم عملية التنسيق، وبناء القدرات، وتعزيز المؤسسات، بما في ذلك على المستوى المحلي، بما يمكن هذه المؤسسات من الوفاء على نحو سليم بمسؤولياتها ويكفل مساءلتها أمام السكان، بما في ذلك مساءلتها عن منع الفساد ومكافحته؛

(و) وينبغي للدول أن تتخذ ترتيبات لرصد وتقييم الاستراتيجية والخطة من مراحلها الأولى؛

(ز) ولكي تتمكن الدول من الرصد، ينبغي لها أن تضع مؤشرات تعكس معايير حقوق الإنسان المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، من حيث الجودة والمقبولية وسهولة الحصول والقدرة على تحمل التكاليف. وينبغي تخطيط هذه المؤشرات لا مجرد قياس النتائج من حيث الأرقام المتعلقة بالوصول، وإنما أيضاً لمعرفة التقدم المحرز والجهود الحكومية المبذولة. وينبغي للدول أن تعزز استفادتها من البيانات الموجودة، وأن تعزز قدراتها عندما يشكل الافتقار إلى البيانات الموثوقة ذات الصلة عقبة؛

(ح) ويجب على الدول أن تضع آليات ووسائل انتصاف لمساءلة الجهات الفاعلة عن متابعة الخطة وتحقيق الأهداف المدرجة فيها؛

(ط) ويجب أيضاً على الدول أن تنفذ تدابير للتغلب على العقبات التي تحول دون الوصول إلى العدالة، مثل التكاليف الباهظة، واشتراطات اللغة، واشتراطات التمثيل، والموقع الجغرافي للمحاكم وللآليات الأخرى.